الثروة النفطية.. والتنافس الدولي «الاستعماري» الجديد في إفريقيا

نجلاء محمد مرعي

باحثة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

ملخص الدراسة

أضحى مفهوم أمن الطاقة أحد أبرز تجليات المفاهيم الأمنية التي بدأت تتشكل وتأخذ مكانتها في التفاعلات الدولية ضمن العديد من التغيرات والمفاهيم التي تلت حقبة ما بعد الحرب الباردة، شأنه شأن العديد من المحددات التقليدية الأخرى التي باتت تشكل السياسة الخارجية للدول، لاسيما القوى الصناعية الكبرى.

لذلك فإن أولويات القوى الكبرى في علاقاتها مع إفريقيا، باتت تتركز على ضمان وارداتها من مصادر الطاقة والمواد الخام اللازمة لصناعاتها الاستراتيجية، هذا بالإضافة إلى فتح الأسواق الإفريقية أمام سلع ومنتجات هذه القوى، الأمر الذي يُخرج تلك الأولويات عن كونها شأنًا تجاريًا أو اقتصاديًا محضًا، لتصل إلى مصافّ الضرورات الاستراتيجية المُلحة، بحكم ما يعبر عنه من مصالح كبرى لجانب هذه القوى.

وقد أسهم التنافس الدولي من قِبَل القوى الكبرى على النفط في القارة بشكل مباشر أو غير مباشر في إضفاء المزيد من التعقيد والتشابك على مجمل الصراعات التي تشهدها القارة، وهو ما أثر سلبيًا على واقع القارة ومستقبلها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وعلى الرغم من ذلك فقد وفَّر النفط إطارًا آخر للتعاون بين الدول العربية والإفريقية؛ حيث أضحت التكتلات الاقتصادية ضرورة استراتيجية في عصرٍ أصبح لا يمكن فيه ضمان موطئ قدم للقوى الصغرى والمتوسطة في الأسواق العالمية من دون تعاون وتنسيق.

لذا يُتوقع أن يكون للنفط دور كبير في دعم العلاقات بين العديد من الدول العربية والإفريقية، خاصة وأن الأولى لديها من الخبرات في مجال النفط ما يمكِّنها أن تساعد به في تطوير هذا القطاع في نظيرتها الإفريقية، الأمر الذي يسهم في تعظيم الاستفادة من هذا النفط، وموارده المالية، واستثماراته في نصرة قضايا العرب والمسلمين في العالم، والضغط على دول مثل أمريكا بسلاح الاستثمارات النفطية؛ كي توازن موقفها من العرب وإسرائيل، بدلاً من الانحياز الأعمى الحالي للدولة العبرية، والبحث عن وسائل أو طرق وأفكار متطورة لاستخدام النفط كسلاح فعَّال وقت السلم والحرب.

الثروة النفطية.. والتنافس الدولي «الاستعماري» الجديد في إفريقيا

نجلاء محمد مرعي

باحثة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

أضحى مفهوم أمن الطاقة أحد تجليات المفاهيم الأمنية التي بدأت تتشكل وتأخذ مكانتها العلمية ضمن العديد من التغيرات والمفاهيم التي تلت حقبة ما بعد الحرب الباردة، شأنه شأن العديد من المحددات التقليدية الأخرى التي تشكل السياسة الخارجية للدول لاسيما القوى الصناعية الكبرى، فأصبح الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا والعديد من القوى الصناعية الصاعدة حول مصادر الطاقة.

لذا أصبحت القارة الإفريقية في بؤرة الاهتمام العالمي، ولاسيما بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م؛ لما تمثله من أهمية جيوبوليتيكية واستراتيجية واقتصادية متنامية، فإفريقيا تطرح بديلاً قويًا لمصادر نفط الشرق الوسط، الأمر الذي أدى بدوره إلى احتدام التنافس الدولي على النفط والموارد الطبيعية الإفريقية، والذي يتوقع له أن يأخذ منحًى جديدًا خلال السنوات القادمة؛ إذ تحول نمط الصراع الدولي حول القارة من منطق «المباراة الصفرية» -الذي يعني أن مكسب قوة معينة هو خسارة للأخرى، كما حدث إبان الحرب الباردة- إلى نظرية «الربح للجميع» فيما بعد الحرب الباردة، بمعنى الشراكة في تقاسم النفوذ في القارة، ولعل هذا التحول يفسر التطور في سياسات القوى الكبرى وأدواتها في القارة، والذي لم يراعِ فقط مصالحها الثابتة والمتغيرة، وإنما تمت صياغته من منظور الصراع بين القوى الدولية المتنافسة.

ومن المتوقع أن يستمر اعتماد هذه القوى على النفط الإفريقي في المستقبل المنظور، ولذلك فإن النتيجة الطبيعية هي اشتعال حدة المنافسة بين الشركات الغربية والآسيوية على استغلال حقول النفط والغاز في إفريقيا، وعلى الرغم من امتلاك الشركات الغربية لقدرات مالية وخبرات فنية عالية، ولاسيما في مناطق التنقيب البحرية، مقارنة بنظيراتها الآسيوية، فإن الأخيرة تستفيد من الأوضاع الداخلية السائدة في بعض الدول الإفريقية الغنية بالنفط، وكذلك من الدعاوى السياسية والأيديولوجية المناهضة لهيمنة الدول الغربية على دول الجنوب.

ونظرًا لذلك تعالج هذه الدراسة موضوع الثروة النفطية كمحدد من محددات التنافس الدولي الاستعماري الجديد في القارة الإفريقية، بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م؛ وذلك لأن أولويات القوى الكبرى في علاقاتها مع إفريقيا تتركز على ضمان وارداتها من الطاقة والمواد الخام منها، وفتح الأسواق الإفريقية أمام بضائع هذه القوى، وتعزيز المكانة العالمية لها. وهذا النوع من الأولويات لا يعتبر شأنًا تجاريًا أو سياسيًا محضًا، وإنما هو في الوقت نفسه شأن استراتيجي، بحكم ما يعبر عنه من مصالح كبيرة لهذه القوى، كما أن رغبة الأفارقة في الاستفادة من هذه القوى؛ حيث إنها مصدر للاستثمارات والتكنولوجيا الحديثة والمساعدات التنموية هي كذلك شأن استرتيجي، فليست مصالح اقتصادية أو تجارية محدودة، الأمر الذي ينعكس بدوره على واقع ومستقبل

القارة السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهذا الذي سنناقشه من خلال المحاور الرئيسة التالية:

المحور الأول: واقع القدرات النفطية الإفريقية وموقع إفريقيا النفطي في العالم

أخذ النفط الإفريقي يفرض نفسه كأحد أبرز العوامل المؤثرة في النظام العالمي؛ حيث أخذ الجدل السياسي يدور حول استراتيجيات إدارة النفط الإفريقي الذي أصبح على أولوية أجندة القوى الكبرى في العالم لاسيما بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، وذلك مع اتجاه الدول الصناعية الكبرى نحو التنويع في مصادر الإمدادات النفطية، ساعد على ذلك الأحداث المضطربة في الشرق الأوسط، وارتفاع أسعار النفط، فالولايات المتحدة الأمريكية والصين تأتيان في مقدمة الدول العالمية الأكثر استهلاكًا للطاقة البترولية، لهذا نجد أنهما من أشد الدول اهتمامًا بالبترول الإفريقي، مما يوسع من دوائر الاضطراب السياسي في هذه القارة، ولهذا بدأت الدول الكبرى تضع استراتيجيات للتعامل مع البلدان الإفريقية النفطية.[١]

هذا وتحتل القارة الإفريقية موقعًا مهمًا في خريطة النفط العالمية؛ حيث بلغ معدل تزايد إنتاج القارة من النفط ٣٦٪ مقابل ١٦٪ لباقي القارات بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، بزيادة في الإنتاج اليومي للقارة تقدر بـ٩ ملايين برميل يوميًا خلال عام ٢٠٠٦م، بينما بلغ الاستهلاك الإفريقي ٣ ملايين برميل يوميًا، وفقًا لتقرير اللجنة الإفريقية للطاقة (أفراك). وبلغت نسبة الإنتاج الإفريقي إلى الإنتاج العالمي ١٢٪ عام ٢٠٠٨م، ويتوقع أن تصل إلى ٣٠٪ بحلول ٢٠١٠م.

(١) وليم إنغداهل ترجمة د. محمد زكريا إسماعيل، قرن من الحروب: خفايا السياسات النفطية والمصرفية الأنجلو-أمريكية والنظام الدولي الجديد، دمشق: وزارة الثقافة، ٢٠٠٧م، ص ٣٨١.

وتساهم بنسبة كبيرة من هذا النمو حقولٌ عملاقةٌ جديدة في نيجيريا وأنجولا والجزائر، ويتوقع للاستكشافات العملاقة في الامتدادات العميقة في شبة الصحراء الإفريقية أن تضيف أكثر من مليوني برميل يوميًا بحلول ٢٠١٠م. أما الاحتياطي الإفريقي فقد تنامى بشكل ملحوظ ليصل إلى ١١٤ مليار برميل عام ٢٠٠٧م وفقًا لما جاء في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أي بنسبة ٨٪ إلى الاحتياطي العالمي، مما يجعله يتفوق على الاحتياطي في بحر قزوين الذي لم يتجاوز ٣٣ مليار برميل، إلا أن هذا الاحتياطي يتركز في نيجيريا؛ حيث تصل نسبته فيها إلى ٧٠٪ من نسبة الاحتياطي الإفريقي للدول الأعضاء في منظمة الدول المنتجة للنفط (أوبك).[٢]

تحتل القارة الإفريقية موقعًا مهمًا في خريطة النفط العالمية؛ حيث بلغ معدل تزايد إنتاج القارة من النفط ٣٦٪ مقابل ١٦٪ لباقي القارات بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، بزيادة في الإنتاج اليومي للقارة تقدر بـ٩ ملايين برميل يوميًا خلال عام ٢٠٠٦م.

ولهذا تسعى الدول الكبرى إلى وضع استراتيجية من شأنها تحقيق أقصى استفادة لها من النفط الإفريقي.

هذا ويتركز إنتاج النفط في منطقة غرب إفريقيا، وتأتي نيجيريا في مقدمتها؛ فهي الدولة الحادية عشرة من بين أكبر منتجي النفط في العالم؛ إذ بلغ إنتاجها ٣ ملايين برميل يوميًا عام ٢٠٠٨م، كما تبلغ الاحتياطيات النفطية ٢,٣٥ مليار برميل، كما تسعى نيجيريا إلى رفع مخزونها إلى ٤٠ مليار برميل بحلول عام ٢٠١٠م. ونجحت غينيا الاستوائية في زيادة احتياطياتها النفطية إلى ٢٨,١ مليار برميل، وفي زيادة إنتاجها إلى ٤٢٠ ألف برميل يوميًا، وتسعى الشركات الأمريكية التي تمتلك أكبر عدد من الرخص المتداولة للتنقيب فيها إلى رفع الإنتاج إلى ٧٤٠ ألف برميل يوميًا عام ٢٠٢٠م.[٣]

(٢) خالد حنفي علي، موقع إفريقيا في استراتيجية أمريكا الجديدة، السياسة الدولية، ع ١٥٤، أكتوبر ٢٠٠٣م، ص ٢٠٦-٢٠٧.

(٣) كولن كامبيل وفراوكدة ليزينبوركس، وآخرون، ترجمة د.عدنان عباس علي، نهاية عصر البترول، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٤م، ص ٧٣-٧٦.

ونجحت الجابون في زيادة احتياطياتها النفطية إلى ٥,٢ مليار برميل، كما بلغ إنتاجها اليومي منه ٢٣٠ ألف برميل. فيما بلغت احتياطيات الكاميرون النفطية ٨٥ مليون برميل، وإنتاجها ٨٣ ألف برميل يوميًا. وتعد موريتانيا من الدول الواعدة التي دخلت سوق الإنتاج؛ إذ يتوقع وصول إنتاجها إلى ٨٥ ألف برميل يوميًا، وتُقدر احتياطياتها بمليار برميل.(١)

أما منطقة جنوب إفريقيا، فتضم أنجولا التي تعد ثاني أكبر منتج للنفط في هذه المنطقة؛ حيث بلغ حجم إنتاجها اليومي من النفط مليوني برميل بنهاية عام ٢٠٠٨م، ويقدر الاحتياطي فيها بـ٢٥ مليار برميل، أما زامبيا فتنتج ١٢٠ ألف برميل يوميًا، ومدغشقر ٩٠ ألف برميل يوميًا.

وأما منطقة شمال إفريقيا، والتي هي الأقرب إلى أسواق القارة الأوروبية، وتضم دولتين من أعضاء أوبك هما ليبيا والجزائر، فإن الاحتياطي الليبي من النفط يقدر بحوالي ٤٠ مليار برميل، وتنتج يوميًا ١,٦ مليون برميل، أما الجزائر فإن الاحتياطي البترولي يصل فيها ما يقارب ١٢,٤ مليار برميل، بينما لا يتعدى إنتاجها اليومي ١,٣ مليون برميل، وتنضم مصر إلى الدول النفطية؛ إذ تنتج ٧٠٠ ألف برميل يوميًا، ويقدر الاحتياطي لديها بما يعادل ٢,٧ مليار برميل.(٢)

وتعد منطقة شرق إفريقيا ضعيفة الإنتاج، باستثناء السودان الذي يعتبر من الدول المهمة في مجال إنتاج النفط؛ إذ ينتج ويصدِّر الخام الخفيف الذي يحظى بإقبال كبير جدًا هذه الأيام، وقد بلغ إنتاجه وفقًا لوزارة الطاقة السودانية ٥ ملايين برميل عام ٢٠٠٧م، على الرغم من الاضطرابات الداخلية التي يعاني منها السودان في مناطق عديدة، ويبلغ الاحتياطي المثبت حوالي ١,٢٥ مليار برميل، وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد احتياطي أكبر من ذلك لم يُكشف عنه بعدُ في المناطق الريفية التي يصعب الوصول لها بسبب النزاعات الداخلية.(٣)

أما منطقة وسط إفريقيا والتي تضم كلاً من تشاد والكونغو، فلا يتجاوز الإنتاج اليومي في الكونغو الديمقراطية أكثر من ٢٢ ألف برميل، أما الاحتياطي فيقدر بنحو مليار ونصف برميل، أما تشاد فقد بدأت في الإنتاج في يوليو ٢٠٠٣م من حوض دوبا في الجنوب، وبلغ الإنتاج ٢٢٥ ألف برميل عام ٢٠٠٦م.(٤)

المحور الثاني: أهمية النفط الإفريقي.. وإعادة التنافس الاستعماري بين القوى الدولية

يعتبر النفط محور اهتمام العالم منذ اكتشافه وحتى الآن، ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه قائمًا في السنوات القادمة، **وذلك لما يلي:**

١- تزايد الطلب العالمي على الطاقة، وارتفاع الأسعار، وهو ما يجعل هناك نوعًا من التنافس والتصارع على البترول والمناطق الغنية به.

٢- سياسات القوى الكبرى الخاصة بتأمين الطاقة؛ لأنها عصب الاقتصادات، ومن ثَم أصبحت القضايا الخاصة بالطاقة توضع مباشرة في أولويات الأمن القومي لهذه البلدان،(٥) حيث أصبح أمن الطاقة شأنه شأن العديد من المحددات التقليدية الأخرى -كالحفاظ على مكانة الدولة، والتوسع في تأمين الحدود- التي تشكل السياسة الخارجية للدول لاسيما القوة الصناعية. فالصراع بين الصين والولايات المتحدة وروسيا والعديد من القوى الصناعية الصاعدة أصبح

(١) خالد عبد الحميد، المحدد النفطي في السياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية، ملف الأهرام الاستراتيجي، ع ١٦٠، أبريل ٢٠٠٨م، ص ٤٧.

(٢) نادية عبد الفتاح، «تكالب القوى الكبرى على البترول والغاز في إفريقيا»، التقرير الاستراتيجي الإفريقي ٢٠٠٦-٢٠٠٧م، جامعة القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، ٢٠٠٧م. ص ١١٥-١١٦.

(٣) علي حسين باكير، «الصين.. تسبق الجميع وتحاول التهام نفط إفريقيا»، مجلة المجتمع، ع ١٦٩٥، أبريل ٢٠٠٦م.

(٤) نادية عبد الفتاح، مرجع سابق، ص ١١٧.

(٥) د. محمود أبو العينين « الولايات المتحدة وإفريقيا بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م»، التقرير الاستراتيجي الإفريقي ٢٠٠٤-٢٠٠٥م، جامعة القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، ٢٠٠٦م، ص ٣٣٦.

حـــول مصادر الطاقة، فضلاً عن الأرباح الكبيرة التي تجنيها الشـــركات من وراء إنتاج وتوزيع هذا المصدر الحيوي الاستراتيجي.

فالثقـــل البترولي في إفريقيا فرض اســـتراتيجية للتعامل الدولي مع إفريقيا، مما تسبب في رفع وتيرة التنافس بين الدول الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والصين؛ وذلك لأن هذا البترول يتمتع بمزايا متعددة لا توجد في نفط مناطق أخرى، من أهمها:

١- أن البترول الإفريقي أفضل في الجودة، وأحسن فـــي النوعية من مثيله في الشـــرق الأوســـط، نظرًا لاحتوائه على نسبة ضئيلة من الكبريت.

٢- كمـــا أن البتـــرول الإفريقي قريب من ســـوق الاستهلاك في أوروبا وأمريكا؛ إذ إن الساحل الغربي لإفريقيا على مسافة قريبة نسبيًا من الساحل الشرقي للولايات المتحدة، مما يخفِّف من تكاليف النقل، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار الأوضاع السياســـية القلقة في الشرق الأوســـط، وإمكانية تعطل خطوط نقل النفط عبر قناة السويس.[١]

٣- أن الـــدول الإفريقيـــة المنتجة للنفط، باســـتثناء نيجيريا وليبيا والجزائـــر، لا تنتمي إلى منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) التي تعمل على التحكم في أسعار النفط العالمية، مما يمكِّن هذه الدول من حرية الإنتاج.

٤- أن القارة الإفريقية من حيث الاســـتهلاك تعد أقل اســـتهلاكًا من غيرها، مما يمكنهـــا من تصدير الفائض.

٥- يتركـــز الاحتياطي النفطي الكبيـــر في مواقع نفطية فوق الماء بعيدًا عن الشـــاطئ، مما يجعله في مأمن من الاضطرابات السياســـية والاجتماعية التي يمكن أن تتعرض لها تلك الدول.[٢]

فإذا نظرنا إلى احتياجات العالم من الطاقة وجدنا أن الاستهلاك العالمي سوف يرتفع عام ٢٠٢٠م بمعدل ٥٩٪، وهذا مـــا يضاعف من التنافـــس الدولي على البترول الإفريقي، وعليه فإن إفريقيا تحتل موقعًا مهمًّا في استراتيجيات الدول الكبرى؛ نتيجة لما تملكه القارة من خيرات طبيعية ومواد أولية، ولاسيما النفط، الذي يُعد عاملاً مهمًّا في تفوق الأمم، وفي تحقيق الأمان،

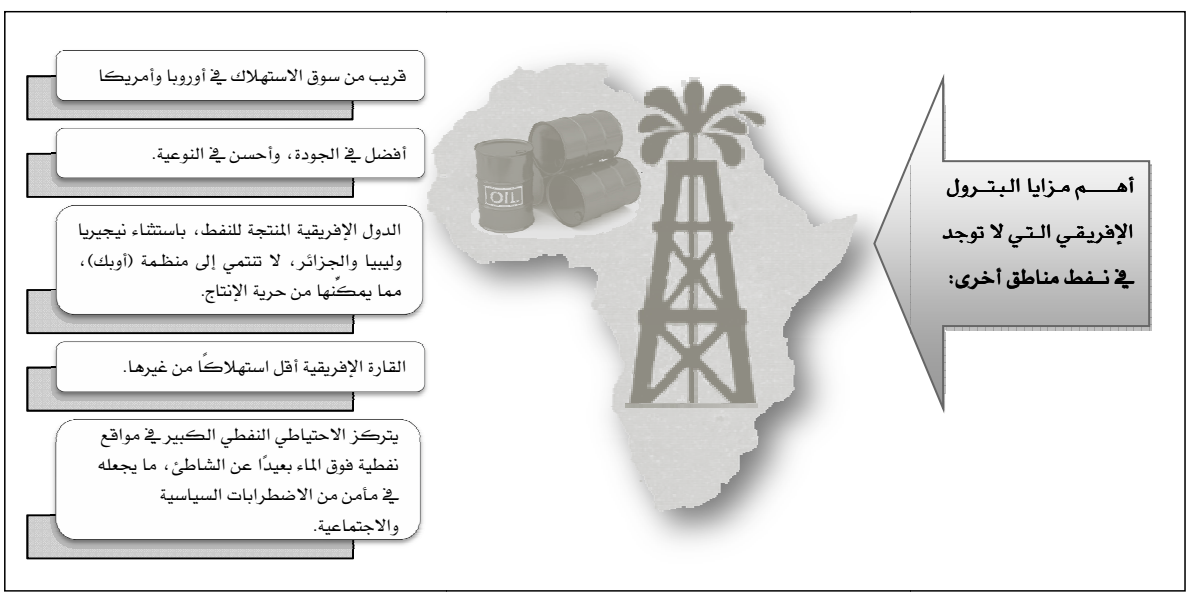

(١) د. حمـــدي عبد الرحمـــن، إفريقيا وتحديات عصـــر الهيمنة .. أي مستقبل؟، القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٧م، ص ٢٩.

(٢) خالد عبد الحميد، «النفـــط في إفريقيا محور متجدد في اهتمامات السياسة الأمريكية»، www.arabs48.com

إلى جانب أنه عصب الحضارة، ويلعب دورًا رئيسًا في الحياة الاقتصادية. ودائمًا ما تمثل القارة محور سياسات التكالب الاستعماري؛ وذلك لأنها تحتفظ بنحو ٨٪ من إجمالي احتياطيات البترول في العالم.

وتتجلى أهمية ذلك في تسابق الدول الكبرى وتنافسها على نسج علاقات قوية مع البلدان المنتجة للبترول في القارة، والتعاون معها في شتى المجالات. وقد حاولت الولايات المتحدة، ومازالت جاهدة، إقصاء منافسيها عن المناطق المنتجة للبترول، أو استيعابهم ضمن مخططاتها؛ بحيث تكون هي وشركاتها العملاقة -ما فوق القومية- الجهةَ المسيطرة التي لها النصيب الكبير من الغنائم.[1]

واستنادًا على هذه القدرات النفطية يحظى النفط الإفريقي بأهمية كبيرة لدى الولايات المتحدة؛ إذ اعتبر والتر كانشتاينر مساعد وزير الخارجية للشئون الإفريقية الأسبق أنه «بات يشكِّل مصلحة قومية استراتيجية».

وفي هذا الإطار أكَّدت العديد من التقارير أنه يمثل أولوية بالنسبة للأمن القومي وضرورة قومية للولايات المتحدة، منها تقرير مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية عام ٢٠٠٥م «ما وراء التدخل الإنساني: الموقف الأمريكي الاستراتيجي تجاه إفريقيا»، فإنه «في نهاية العقد الحالي سوف تصبح إفريقيا مصدرًا مهمًّا لواردات الطاقة الأمريكية تمامًا كما هو الحال بالنسبة للشرق الأوسط».

هذا وتمتلك منطقة غرب إفريقيا حوالي ٦٠ مليار برميل من الاحتياطيات النفطية المعروفة، وطبقًا لبعض التقديرات الأمريكية فإن واحدًا من كل خمسة براميل نفط جديدة تدخل الاقتصاد العالمي في النصف الأخير من هذا العقد، ستأتي من خليج غينيا، وهو ما يؤدي إلى رفع واردتها من إفريقيا من ١٦٪ إلى ٢٠٪ عام ٢٠١٠م، وتزود نيجيريا حاليًا الولايات المتحدة بنحو ١٠٪ من إجمالي نفطها المستورد، وتسهم أنجولا بنحو ٤٪ من الواردات النفطية الأمريكية.[2]

وتبدو هناك عدة منافع للولايات المتحدة من رفع واردتها النفطية من إفريقيا، وسيطرة شركاتها على الاستثمار في هذا القطاع، وذلك طبقًا لدراسة أجرتها «المجموعة الوطنية لتطوير سياسة الطاقة» في واشنطن؛ حيث إن سيطرة الولايات المتحدة على مخزونات النفط الإفريقية بجانب سيطرتها على نفط العراق يعني تحكمها في الاقتصاد العالمي واقتصادات الدول المنافسة بشكل كبير، فاليابان تستورد ٩٨٪ من احتياجاتها النفطية، بينما تستورد أوروبا ٥٢٪ من احتياجاتها النفطية، فضلاً عن تنويع مصادر النفط؛ حيث تستورد من أربع مصادر رئيسة هي بالترتيب: كندا والسعودية، ثم المكسيك وفنزويلا، بالإضافة إلى الحصول على النفط بأسعار منخفضة ومن مناطق آمنة.[3]

وبعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م وظهور عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، اعتمدت الصين لنفسها استراتيجية جديدة تمثلت في «تنويع مصادر النفط» مع إعطاء إفريقيا أولوية جيوبوليتيكية في هذه الاستراتيجية، على الرغم من أن هذه الاستراتيجية لها مظهر اقتصادي إلا أنها تتمتع بقيمة أخرى من الناحية الاستراتيجية؛ ذلك أن التوجه الصيني نحو الطاقة الإفريقية إنما يتم في إطار استراتيجية كبرى، وهي استراتيجية «المساعدات مقابل النفط».

وعلى هذا الأساس فإن استمرار النمو الاقتصادي، وعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط التي هي المنطقة النفطية الأولى في العالم تعد من جملة الأسباب الرئيسة التي دفعت الصين نحو الاهتمام

(1) John Deutch, National Security Consequences of U.S Oil Dependency, Council On Foreign Relations, Oct.2006.

(٢) د. حمدي عبد الرحمن، ثنائية النفط والإرهاب: إفريقيا تدخل عصر الهيمنة الأمريكية، ملف الأهرام الاستراتيجي، ع ١٤٠، أغسطس ٢٠٠٦م، ص ٨٥-٨٦.

(٣) خالد حنفي علي، مرجع سابق، ص ٢٠٧.

بمصادر الطاقة الإفريقية، خاصة بعد أن استوردت الصين ٣٨,٣ مليون طن نفط من إفريقيا عام ٢٠٠٥م، وهو ما شكَّل ٣٠٪ من إجمالي وارداتها من الطاقة.

المحور الثالث: أبرز القوى الدولية المتنافسة.. ودوافع رؤيتها للنفط الإفريقي

استمر التكالب الدولي في أعقاب الحرب الباردة، وإن اختلفت أشكاله وأطرافه على مناطق النفوذ والثروة في القارة الإفريقية، وعندما وقعت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م في الولايات المتحدة باتت إفريقيا تشكِّل أهمية محورية في التفكير الاستراتيجي الأمريكي الجديد. وبدت سياسات التنافس الأمريكي الأوروبي والآسيوي في إفريقيا، **على النحو التالي:**

تتطلع الولايات المتحدة إلى المزيد من الاعتماد على البترول الإفريقي مما يجعلها تسعى للسيطرة على المخزون العالمي للنفط، وهذا ما دعاها إلى محاصرة النفوذ الأوروبي في القارة الإفريقية، ومواجهة التحرك الصيني

١- الولايات المتحدة الأمريكية والنفط الإفريقي:

تتطلع الولايات المتحدة إلى المزيد من الاعتماد على البترول الإفريقي مما يجعلها تسعى للسيطرة على المخزون العالمي للنفط، وهذا ما دعاها إلى محاصرة النفوذ الأوروبي في القارة الإفريقية، ومواجهة التحرك الصيني، والسيطرة على العراق، والاقتراب من بحر قزوين بعد إسقاط نظام طالبان عام ٢٠٠١م.

فإفريقيا جنوب الصحراء توفر خُمس واردات الولايات المتحدة من النفط، وكما ذكرنا سلفًا تتوقع بعض المصادر أن تزيد واردات أمريكا من النفط الإفريقي بنسبة ٣٠٪ بحلول ٢٠١٥م، مما يعني أن واردات الولايات المتحدة من هذا النفط سوف تفوق وارداتها النفطية من الخليج العربي. ويتوقع أن يصبح خليج غينيا، الذي يحتوي على احتياطي يُقدَّر بنحو ٢٤ مليار برميل، المركز الأول في إنتاج النفط بعيدًا خارج الحدود.

ومن ثَم فقد آثرت الولايات المتحدة الاعتماد على نصف القارة الغربي للحصول على ٥٠٪ من وارداتها النفطية من الخارج، وهو الاتجاه الذي عززته توصيات تقرير «سياسة الطاقة القومية» ٢٠٠١م، الذي ذكر أن غرب القارة يعتبر أحد أهم وأسرع مصادر النفط نموًا بالنسبة للسوق الأمريكي، كما أكد على أهمية الدور الذي قامت به الشركات الأمريكية في بناء خط الأنابيب الرابط بين تشاد والكاميرون، والتي بلغ حجم استثماراتها ضمن كونسورتيوم دولي ٥,٣ مليار دولار.[١]

وعليه، فقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من الأدوات من أجل تأمين النفط الإفريقي وضمان تدفقه إليها دون أي عقبات أو مشاكل، خاصة مع وجود تهديدات متزايدة يتعرض لها هذا النفط، لأسباب داخلية وخارجية، والتنافس الدولي الشرس على موارد النفط في إفريقيا، وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى عدة أدوات رئيسة، منها:

الأداة الأولى: العمل على تسوية النزاعات وإنهاء الاضطرابات الداخلية، خاصة في مناطق إنتاج النفط، ولذا لعبت الولايات المتحدة دورًا في التوصل لتسوية صراعات مزمنة مثل أنجولا (فقد انتهى الصراع بين حركة يونيتا والحكومة في أبريل ٢٠٠٢م)، وليبيريا عام ٢٠٠٣م، وتدعيم مفاوضات السلام في السودان خلال ٢٠٠٣م، وتأييدها لاتفاق السلام في بوروندي ٢٠٠٣م، كما لعبت الشركات الأمريكية دورًا في احتواء الاضطرابات الطائفية التي نشبت في الشمال النيجيري عامي ٢٠٠١-٢٠٠٢م؛ وذلك من أجل الحفاظ على مصالحها النفطية، كما ضاعفت الإدارة من مساعداتها الاقتصادية والفنية والعسكرية لنيجيريا من ١٠ إلى ٤٠ مليون دولار.[٢]

(١) نادية عبد الفتاح، مرجع سابق، ص ١١٨-١١٩.

(٢) خالد عبد الحميد، «المحدد النفطي في السياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية»، مرجع سابق، ص ٤٨.

الأداة الثانية: تنشيط الاستثمارات الأمريكية في النفط الإفريقي، وفي هذا الإطار أعلنت «شركة شيفرون تكساكو» في ٢٠٠٢م، أنها ستستثمر ٢٠ مليار دولار عام ٢٠٠٧م في النفط الإفريقي. وكذلك قامت الولايات المتحدة بزيادة مساعدات التنمية الخارجية إلى بلدان جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا إلى أكثر من ٦,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٣م، ويتوقع مضاعفة المساعدات إلى الدول التي تجري إصلاحات اقتصادية وسياسية عام ٢٠١٠م. كما قدمت الولايات المتحدة دعمًا اقتصاديًا مهمًا لدول القارة؛ حيث تلقت صناعة الجابون النفطية دعمًا من شركة «أميرادا هيس» الأمريكية، وضخَّت شركات النفط الأمريكية ١٨ مليار دولار عام ٢٠٠٤م، بهدف الوصول بالإنتاج الأنجولي من النفط إلى ٢,٣ مليون برميل يوميًا، وسعت لتطوير حجم التجارة مع القارة والذي بلغ خمسة مليارات دولار عام ٢٠٠٤م.

الأداة الثالثة: تدعيم الشراكة الاقتصادية، وهو ما تجسَّد من خلال قانون النمو والفرص في إفريقيا الذي تم التصديق عليه من الكونجرس في عام ٢٠٠١م، والذي يقوم على فرض عدة شروط تتعلق بمحاربة الفساد، وتقليل الدعم الحكومي، مقابل إعطاء معاملة تفضيلية لصادرات الدول الإفريقية إلى الولايات المتحدة،[١] فضلاً عن تنشيط دور المنظمات الدولية غير الحكومية، التي تمولها الولايات المتحدة للعب دور في مشاكل القارة السياسية والاقتصادية، لاسيما في ضوء تراجع الدول الإفريقية وعدم قدرتها على التعامل مع هذه المشكلات، كما أن هذه المنظمات قد توفر أداة للتدخل بشكل غير مكلف للولايات المتحدة في مناطق الصراع داخل القارة.[٢]

بالإضافة إلى تشكيل «مجموعة المبادرة السياسية للنفط الإفريقي»، وهي تضم ممثلين عن الإدارات الأمريكية وشركات القطاع الخاص، وأصدرت هذه المجموعة كتابًا بعنوان «النفط الإفريقي أولوية للأمن القومي الأمريكي وللتنمية الإفريقية»، يدعو إلى اتخاذ سياسات معينة لتأمين مصالحها النفطية في إفريقيا، منها زيادة التسهيلات الجمركية الأمريكية للمنتجات الإفريقية.[٣]

الأداة الرابعة: تكثيف الزيارات السياسية إلى إفريقيا، فقد زار الرئيس الأمريكي السابق بوش خمس دول إفريقية في فبراير ٢٠٠٨م (بنين وتنزانيا، ورواندا وغانا، وليبيريا)، وفي يوليو ٢٠٠٣م زار (السنغال، وجنوب إفريقيا، وبتسوانا، وأوغندا ونيجيريا)، كما زار وزير الخارجية الأسبق كولن باول في عام ٢٠٠٢م الجابون، وقام مسئول رفيع في القيادة العسكرية الأمريكية كارلتون فولفورد بزيارة كل من ساوتومي وبرنسيب عام ٢٠٠٢م من أجل دراسة مسألة أمن العاملين في مجال النفط في خليج غينيا.[٤]

الأداة الخامسة: تكثيف الوجود العسكري الأمريكي لتأمين منابع النفط وضمان تدفقه إليها، وتشير «استراتيجية الطاقة القومية» إلى ضرورة أن يكون هناك قواعد عسكرية على جميع منافذ النفط من كازاخستان إلى أنجولا في إفريقيا، لذا توجد قوات أمريكية في الساحل الغربي لإفريقيا بغرض تأمين أنبوب «تشاد-الكاميرون» الذي يضخ ٢٥٠ ألف برميل من النفط يوميًا، وحصلت واشنطن على إذن باستخدام الأجواء الإريترية، وأرسلت الإدارة قوات أمريكية من مختلف التخصصات إلى نيجيريا منذ أبريل ٢٠٠١م، وتم تخصيص ٦٥ مليون دولار للقيام بالتدريب العسكري في مالي والنيجر وتشاد وموريتانيا ٢٠٠٤م، والقيام بمناورات عسكرية بحرية في خليج غينيا في ٢٠٠٥م، فضلاً عن إنشاء قيادة عسكرية أمريكية جديدة للقارة الإفريقية (أفريكوم)،

(١) خالد حنفي علي، «السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا.. رؤى وأدوات متغيرة»، السياسة الدولية، ع ١٦٣، يناير ٢٠٠٦م، ص ١٤٨.
(٢) د. محمود أبو العينين، «التكالب الأمريكي على إفريقيا»، التقرير الاستراتيجي الإفريقي ٢٠٠٦-٢٠٠٧م، ص ٧٣-٧٤.

(3) Daniel Volman, «The Bush Administration and African Oil: The Security Implication of US Energy Policy», Review of African Political Economy, No.98, 2003, P. 575.
(٤) د. عبد الملك عودة، «الرئيس بوش يزور خمس دول إفريقية»، الأهرام الاقتصادي، ع ٢٠٤٣، ٢٠٠٨/٣/٣م.

وذلك بقرار رئاسي أمريكي في فبراير ٢٠٠٧م، وهي قيادة مستقلة هدفها حماية المصالح الأمريكية الأمنية والاستراتيجية في قارة إفريقيا والبحار المحيطة بها، وتكون هذه القيادة مسئولة عن جميع أنواع النشاط الأمريكي في جميع دول القارة باستثناء مصر التي تظل في إطار مسئوليات قيادة المحيط الباسيفيكي.[١]

٢- الصين والنفط الإفريقي:

تحاول الصين، شأنها في ذلك شأن الولايات المتحدة الأمريكية، البحث عن دول ومناطق جديدة لتأمين حاجاتها النفطية. ونظرًا لوجود احتياطيات نفطية مهمة في إفريقيا فإن الصين لم تألُ جهدًا في تجنيد مواردها الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والعسكرية بهدف ضمان السيطرة على الموارد النفطية الجديدة في القارة؛ حيث تحصل الصين على ربع وارداتها النفطية من إفريقيا، ويوضح الجدول التالي حجم واردات الصين من النفط الإفريقي عام ٢٠٠٦م.[٢]

جدول رقم (١)

واردات الصين من النفط الإفريقي عام ٢٠٠٦م

الدولة	حجم الواردات (مليون طن)	الدولة	حجم الواردات (مليون طن)
أنجولا	١٨,٢	الكونغو الديمقراطية	٣,٤
نيجيريا	٨	ليبيا	٣
تشاد	٥	الجابون	٣
غينيا الاستوائية	٣,٨	السودان	٢

لذا نجحت في إيجاد موطئ قدم لها في أنجولا ونيجيريا والجابون وغينيا والسودان بزيادة الاستثمارات النفطية فيها، وقد استغلت خروج الولايات المتحدة من السودان عام ١٩٩٥م لتحظى باستثمارات نفطية؛ حيث أصبح أكثر من نصف صادرات السودان النفطية يذهب إلى الصين، وتمكنت مؤسسة النفط الصينية من شراء ٤٠٪ من أسهم شركة النيل الأعظم النفطية في السودان، والتي تضخ ٣٠٠ ألف برميل يوميًا. كما قامت شركة «سينوبك» الصينية بإنشاء خط أنابيب بطول ١٥٠٠ كيلو متر لنقل الإنتاج إلى ميناء بورسودان على البحر الأحمر، ومنه إلى ناقلات البترول المتجهة للصين.[٣] واشترت الصين ٤٥٪ من حقل اكبوا البحري النيجيري بترولاً بقيمة مقدارها ٧,٢ مليار دولار، كما انضمت كشريك للاستثمار في حقل بحري في أنجولا برأسمال قدره ٧٢٥ مليون دولار.[٤]

كما نجحت بكين في مضاعفة التبادل التجاري مع إفريقيا؛ حيث بلغت ٢٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٤م، ويتوقع أن تتجاوز ١٠٠ مليار دولار بحلول ٢٠١٠م. واتخذت عددًا من الإجراءات لدعم العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول الإفريقية، ومن ذلك إلغاء الرسوم الجمركية على السلع المستوردة من الدول الإفريقية الأقل نموًا؛ حيث أصبحت ١٩٠ سلعة من ٢٥ دولة إفريقية تتمتع بهذا الإعفاء. فضلاً عن تشكيل منتدى التعاون الصيني – الإفريقي بهدف العمل على تلبية احتياجات العولمة الاقتصادية[٥]، ومساندة الوحدة والتعاون والتحالف بين الدول الإفريقية وفقًا لقناعتها ومصالحها، والدفاع عن جهود هذه الدول في معارضة التدخل الخارجي

(١) د. عبد الملك عودة ، «أفريكوم تبحث عن مقر دائم في إفريقيا»، الأهرام الاقتصادي، ع ٢٠٣٦، ٢٠٠٨/١/١٤م. و د.أحمد إبراهيم محمود، «أبعاد تشكيل قيادة عسكرية أمريكية لإفريقيا»، ملف الأهرام الاستراتيجي، ع ١٤٧، مارس ٢٠٠٧م، ص ٢٦.

(٢) نادية عبد الفتاح، مرجع سابق، ص ١٢٢.

(3) Peter Goodman,China invest Heavily in Sudan s Oil I - dustry, Washington post, Dec.23.2004

(4) Chietgi Bajpaee «Sino-U.S Energy Competition», www.pinr.com

(٥) أحمد حجاج، «الصين تعيد اكتشاف إفريقيا»، السياسة الدولية، ع ١٦٣، يناير ٢٠٠٦م، ص ١٤٠.

في شـئونها ونزاعاتها الداخليـة، ودعم المحاولات الإفريقية لحل النزاعات بـين الدول الإفريقية من خلال الطرق السلمية.[١]

وتقوم الصين ببيع أسـلحة إلـى دول القارة؛ وذلك لتأمين طرق المواصلات فيها، وتخفيض سعر المنتجات النفطية؛ إذ لا قيود عليها فـي بيعها؛ لأنها ليس لها سجل من التدخل في شئون الآخرين، وتعتبر زيمبابوي في مقدمة الدول المسـتوردة للسلاح من الصين، ففي عـام ٢٠٠٥م حصلت على ٦ طائـرات نفاثة خاصة بالعمليات القتالية منخفضة الحدة.[٢]

٣- فرنسا والنفط الإفريقي:

ربما يمثل الاهتمام الأمريكي والصيني المتزايد بالقارة الإفريقية تدخـلاً بالطبع في مناطق النفوذ الأوروبية التقليدية، لاسيما الفرنسية منها. وقد اتخذت العلاقة بين النفوذين الأمريكي والفرنسي طابع التنافس على الكعكة النفطية الإفريقية، فهناك قلق فرنسـي كبير من الاسـتراتيجية الأمريكية الجديـدة في إفريقيا، بحيث تبدو الاستراتيجية الفرنسية في وضع دفاعي، وهـي تحاول الحفاظ على مواقع نفوذها إزاء الهجوم الأمريكـي، بل والصيني علـى إيجاد موضع قدم في هذه المناطـق الإفريقية، إلى الحد الذي دفع الرئيس الفرنسـي للهجوم -في تصريحات سابقة- على من قال: «إنهم يتطلعون إلى إعادة استنزاف موارد القارة وموادها الأولية»، كما تطرح فرنسـا مفهوم الرابطة الأورو-إفريقية، وهو ما يعني إضفاء الطابع الأوروبي على السياسة الإفريقية لفرنسا.[٣]

وقد بـدا هذا الأمـر جليًّـا في حالـة التنافس الأمريكي - الفرنسي حول دولة جيبوتي ذات الأهمية الاسـتراتيجية، نظرًا لاحتلالها موقعًـا متقدمًا في منطقة بحرية يمر عبرها ربع إنتاج العالم من النفط، بالإضافة إلى وجودها على الشـريط الاسـتراتيجي بين السـاحل والقرن الإفريقي، الذي تسعى واشنطن إلـى فرض الأمن فيه. وبالرغم من احتفاظ فرنسـا بقاعدتها العسـكرية الأساسية هناك «كامب لوموان» فإن النفوذ الأمريكي في جيبوتي في تنامٍ مستمر.[٤]

وقد اسـتطاعت فرنسا تدعيم وجودها الاقتصادي والعسـكري في القـارة لحماية مصالحهـا النفطية فيها، من خلال العديد من الآليات، ومن أهمها زيادة التجارة البينية، فما زالت فرنسا المستورد الأول للمواد الخام والمصدِّر الأول للسـلع المصنعة في بعض الدول الفرانكفونية، والاستثمارات الأجنبية في بعض الدول الفرانكفونية (سـاحل العاج والجابـون)، كما رفعت مسـاعدتها للقارة إلى ما يزيد عن ٧,٠٪ من دخلها القومي دون ربطها بالديمقراطية.[٥]

وقد أدلى الرئيس سـاركوزي خـلال زيارته لدولة جنـوب إفريقيا في فبرايـر ٢٠٠٨م بتصريحات قال فيها: «سوف تقوم فرنسـا بإعادة التفاوض حول كل الاتفاقيات العسـكرية التي سبق أن وقَّعتها مع الدول الإفريقية، وسـتكون بكل شـفافية، ويجب أن تكون فرنسـا حاضرة في القارة بشـكل يختلف عما سبق، وتقوم فرنسـا الآن بإعداد مبـادرة تنموية لإفريقيا قيمتها ٥,٢ مليار يورو».[٦]

وفي ٢٨ يناير ٢٠٠٨م صادق مجلس وزراء خارجية دول الاتحـاد الأوروبي على قرار بـدء تنفيذ عملية «يوفور تشاد وإفريقيا الوسطى»، تطبيقًا لقرار مجلس الأمن رقم ١٧٧٨ في سبتمبر ٢٠٠٧م بتكليف الاتحاد الأوروبي بتشـكيل القوة وعملها لمـدة عام من تاريخ

(١) رضـا محمد هلال، «الوجود الاقتصادي الصيني في إفريقيا: الفرص والتحديات»، السياسة الدولية، ع ١٦٣، يناير ٢٠٠٦م، ص ١٤٣.

(٢) د. أحمـد إبراهيـم، «الأبعاد الاسـتراتيجية للعلاقـات بين الصين وإفريقيا»، آفاق إفريقية، ع ٢٣، أكتوبر ٢٠٠٧م، ص ٥٩.

(٣) د. حمدي عد الرحمن حسـن، «التنافس الدولي في القرن الإفريقي»، السياسة الدولية، ع ١٧٧، يوليو ٢٠٠٩م، ص ١٧٤.

(٤) جورج ثروت فهمي، «أوروبا وإفريقيا..اسـتراتيجية جديدة للتنافس»، السياسة الدولية، ع ١٦٣، يناير ٢٠٠٦م، ص ١٥٥.

(٥) د. جمال السـيد ضلع، «الفرانكفونية في ظل التنافس الفرنسـي - الأمريكي في إفريقيا»، آفاق إفريقية، ع ١٤، ص ٣٤-٣٥.

(٦) د. عبد الملك عودة، «الوجود العسكري الفرنسي في إفريقيا»، الأهرام الاقتصادي، ع ٢٠٤٦، ٢٠٠٨/٣/٢٤م.

انطلاقها، وقوامها ٣٧٠٠ جندي - بمساهمة فرنسية قوامهـا ٢١٠٠ جندي من القوة- على أن تكون باريس هي المقـر الرئيس للقيادة العامـة، وأن يقوم جنرال فرنسـي بالقيادة الميدانية علـى الأرض في منطقة الانتشار. وهذا الجنرال هو قائد القوات الفرنسية في تشـاد طبقًا لاتفاقية ايبيرفيه بين فرنسا وتشاد التي تقضي بدعم فرنسـي للجيش التشادي في المجالات اللوجيستية والاستخباراتية.[1]

المحور الرابع: واقع ومستقبل القارة الإفريقية.. في ظل التنافس الدولي على ثرواتها النفطية

ثمة علاقة ارتباطية بين نشوب الصراعات الداخلية المسـلحة، وامتلاك الدول لمـوارد أولية أهمها الموارد النفطية، وهو ما مثلتـه الخبرة الإفريقية في حالات عديدة، بدءًا من السـودان شـرقًا، ومـرورًا بالكنغو الديمقراطية في الوسـط، وأنجولا وموزمبيق جنوبًا، وانتهاءً بنيجيريا وسيراليون غربًا.

ورغم أن تلـك الموارد مثلت مغنمًـا اندفع الفرقاء السياسـيون في الداخل لنيل أكبر نصيب ممكن منه، خاصة مـع غياب آليات ديمقراطيـة تضمن العدالة الاقتصادية والسياسية، إلا أن العامل الخارجي المتمثل في القوى الكبرى وشركاتها المتعددة الجنسيات ساهم بدرجة أو بأخرى في تعميق الصراع على هذه الموارد، لاسـيما في ظل تزايد الطلب عليها؛ حيث لعبت هذه القـوى دورًا مؤثرًا فـي صنع السياسـات الداخلية والخارجية للـدول الإفريقية، مسـتفيدة من مفهوم «الدولة- العصابة» الذي كرسته بعض النظم الإفريقية وحركات التمرد التي موَّلت حروبها عبر استنزاف هذه الموارد مقابل الحصول على السـلاح، كما حدث في ليبيريا وسـيراليون والكونغو الديمقراطية والسودان وغيرها.

وحتى بعد أن شـهدت بعض مناطـق الصراع في إفريقيا اسـتقرارًا إثر اتفاقيات السـلام، كما حدث في السـودان وليبيريا والكونغو الديمقراطية وأنجولا وغيرها، فإن شـركات القوى الكبرى بدت فاعلة في هـذه المرحلة، عبر الدخول فـي علاقات تحالف مع الأنظمة السياسـية لنيل أكبر قدر من الموارد النفطية في مرحلة السـلام، كما حدث في السـودان (صراع الشـركات الأمريكية والصينية على النفط بعد اتفاق السلام).

ولم تؤسـس هذه الشـركات في مرحلـة الصراع والسـلام في القـارة لعلاقة شـراكة اقتصادية، بل أسسـت لعملية نقل لأكبر قدر من النفط الذي يحتاج إليه الاقتصـاد العالمي دونما مسـاهمة حقيقية في الاقتصادات الإفريقية التي لم تضع نظمها السياسية اسـتراتيجيات واضحة للعلاقة مع هذه الشركات في ظل انشغالها بصراعاتها الداخلية، وتوجيه أموال بيع تلك الموارد لمواجهة المعارضة السياسية.

وبالرغم مـن أن القـارة الإفريقية تحتـل موقعًا مهمًّا في خريطة النفـط العالمية، وهو ما يمكّنها من الاسـتفادة من النفط في تحقيـق التنمية، فإنه في المقابل لعب دورًا في تغذية الصراع عليها بين الفرقاء السياسـيين الذين وجدوا أنفسـهم إزاء دولة يصفها البعض بـ«العصابة»، فالأمور الرسمية في بعض الدول الإفريقيـة لا تُدار وفقًا لقواعد الشـفافية والعدالة الاقتصادية والسياسـية، فبعض الرؤساء الأفارقة لا يفكرون كرؤساء جمهوريات ضامنين للمصلحة العامة، وإنما يتصرفون كزعماء مافيا، فإدارة قطاعات النفط تُفضي إلى تصرفات عشائرية وعرقية، من توقيع عقود استثمار المواد الأولية إلى تكريس سياسات معينة وفقًا لمصالح معينة، وهو الأمر الذي أدى إلى تفشي الفساد، وغياب أولويات التنمية الوطنية الملائمة للاقتصادات الإفريقية.

وفي هذا السياق، يشير بول كوللير في مقال له تحت عنوان «سـوق الحرب الأهلية»، إلـى أن عدة باحثين

(١) د. عبد الملك عودة ، «انتشـار عسكري فرنسي تحت مظلة أوروبية»، الأهرام الاقتصادي، ع ٢٠٤٠، ٢٠٠٨/٢/١١م.

قاموا بإجراء تحليل شامل لنحو ٥٤ حربًا مدنية كبرى في العقود الأربعة الأخيرة في العالم ومنها إفريقيا، حيث وجدوا أنه كلما زادت نسبة الصادرات من المواد الأولية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، فإن ذلك يزيد من مخاطر حدوث صراع. وتلك العلاقة شهدتها القارة الإفريقية بدرجات متفاوتة. وتشير منظمة الشاهد الدولية -وهي متخصصة في دراسة العلاقة بين الصراعات والموارد- إلى أن الكونغو على الرغم من أنها تعتبر رابع أكبر منتج للنفط في إفريقيا، فإنها تعاني من ديون خارجية تقدر بـ ٤,٦ مليار دولار بسبب الشركة الفرنسية إلف أكويتان التي سعت لنشر الفساد والرشوة.[١]

إن هذه النماذج وغيرها في إفريقيا مثلت بدورها محفزًا لاستنزاف موارد القارة؛ حيث قامت الشركات العالمية -مدعومة أو حتى مستقلة عن القوى الكبرى- بمساعدة الفرقاء المسلحين، مقابل الحصول على حق الامتياز في مناطق يسيطرون عليها، أو وفقًا لمعادلة السلاح مقابل الموارد.

تشير منظمة الشاهد الدولية -وهي متخصصة في دراسة العلاقة بين الصراعات والموارد- إلى أن الكونغو على الرغم من أنها تعتبر رابع أكبر منتج للنفط في إفريقيا، فإنها تعاني من ديون خارجية تقدر بـ ٤.٦ مليار دولار بسبب الشركة الفرنسية إلف أكويتان التي سعت لنشر الفساد والرشوة.

ويمكن تقسيم تعامل القوى الكبرى والشركات النفطية العالمية مع الموارد النفطية الإفريقية إلى مرحلتين: أولهما: مرحلة الصراعات التي ساهمت فيها تلك الشركات، سواء بشكل مشروع أو غير مشروع، في نهب موارد القارة عبر دعم الصراعات بين الدول الإفريقية وداخلها، وساعدها على ذلك مناخ الحرب الباردة؛ حيث لعبت هذه الشركات أدوارًا لصالح القطبين المتنافسين على النفوذ في القارة.

وثانيهما: مرحلة السلام الذي بدأ يستتب في بعض مناطق الصراع، وصاحبَه تغير في أدوات الاستغلال. وبدا أن الصراع أكبر بين تلك القوى، خاصة في ظل تزايد الطلب العالمي على النفط، فضلاً عن اصطدامها مع الرأي العام الداخلي في عدة دول إفريقية.

وتجسد النماذج التطبيقية التالية المرحلتين، فثمة تحركات للولايات المتحدة خاصة في منطقة خليج غينيا النفطية، لتوفير بيئة تستطيع الشركات الأمريكية من خلال زيادة نسبة نصيبها من نفط القارة عبر تكثيف التعاون العسكري في هذه المنطقة، كما بدأت في إيجاد بيئة سياسية مستقرة من خلال تسوية الصراعات، كما حدث في أنجولا في أبريل ٢٠٠٢م، والكونغو الديمقراطية وليبيريا، ثم جنوب السودان يناير ٢٠٠٥م، والتغافل عن فساد بعض الأنظمة مادامت تستطيع تحقيق استقرار ما.[٢]

ففي أنجولا، يمول الدخل البترولي حربًا داخلية دولية بلغت خسائرها ما يزيد على مئات الآلاف من القتلى، وقد أسهمت الشركات النفطية العالمية بـ٩٠٠ مليون دولار في تمويل غزو حربي ضد حزب «الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنجولا» UNITA وهو أكبر أحزاب المعارضة، والذي تأسس عام ١٩٦٦م في أنجولا.

وقد نشر «الاتحاد البريطاني لتقدم العلم BA [٣] تقريرًا يتهم فيه هذه الشركات بالتواطؤ في البلد الذي نجم عنه أكبر كارثة بشرية؛ ففي هذا البلد النفطي والذي كان يتمتع بثروات زراعية وصناعية كبيرة ومتنوعة قبل النفط، أصبح سكانه من أفقر الشعوب في العالم؛ حيث ساعد النفط في تكريس

(١) خالد حنفي علي، «الشركات العالمية.. لعبة الصراع والموارد في إفريقيا»، السياسة الدولية، ع ١٦٩، يوليو ٧٣، ص ٩٠-٩١.

(2) «U.S Increasing Operation in the Guinea», American Forces Press Service, sep. 5, 2006.

(٣) منظمة تستهدف النهوض بالبحث العلمي وتدريسه، وكثيرًا ما تسمى اختصارًا بـ«الاتحاد البريطاني» (BA)، ويهدف الاتحاد إلى تفسير أهمية التطورات العلمية وغير العلمية، ويتبع الاتحاد ١٦ قسمًا تمثل علوم الأحياء والطبيعة والاجتماع.

الثروات الطائلة لكبار المسئولين والبقاء في السلطة بمساعدة شركة (شل).[١]

وفي نيجيريا، حيث مثلت الموارد النفطية مغذيًا للصراع فيها، فقد شهدت منطقة دلتا النيجر مواجهات مسلحة بين حركة دلتا النيجر -والتي تتهم شركة (شل) بإبادة محاصيلها الزراعية، وعدم مراعاة مصالح القبائل المحلية التي تتعرض أراضيها للاستغلال وبيئتها للدمار ونهب الثروات- وبين قوات الأمن النيجيرية المكلفة بحماية الإمدادات البترولية.[٢]

وكذلك في السودان، فالسلطات الأمريكية وشركاتها البترولية هي التي شجعت على إيجاد المتمردين في جنوب السودان، مما كبَّد السودان حربًا انفصالية شديدة، راح ضحيتها ما يزيد عن مليوني نسمة، ولم يكن لها ما يبررها إلا وجود البترول في الجنوب. وقد وجهت التهمة مرارًا إلى الحكومة الإسلامية في السودان بالقسوة، ونقل السكان من مكان لآخر، وتسامحها فيما تقوم به ميليشياتها من جرائم أدت إلى تهجير مئات الآلاف من المدنيين رغمًا عنهم.

ولقد انعكست أحداث ١١ سبتمبر على الوضع في السودان وتحسين العلاقات السودانية - الأمريكية بعض الشيء؛ إذ أخذت الإدارة الأمريكية بسياسة تهدف إلى وقف الحرب، وإيجاد حل سلمي لمشكلة جنوب السودان، وذلك تمهيدًا لإحلال استقرار سياسي في السودان، كما قامت بإرسال مبعوث خاص للرئيس جورج بوش، وهو السيناتور جون دانفورث إلى السودان، الذي قام بكتابة تقرير عن الأوضاع تضمن إشارات صريحة عن البترول، ومشكلة اقتسام العائدات. فشجعت أمريكا الأطراف على الاجتماع في ماشاكوس بكينيا للعمل على التوصل لحل المشكلة.[٣]

مما حفَّز شركات النفط الأمريكية لدخول مجال الاستثمار النفطي الواعد هناك؛ حيث إن نظام العقوبات الأمريكية المفروضة على السودان كان قد فرض حظرًا صريحًا على هذه الشركات، لذا قامت جماعات الضغط النفطية (لوبي شركات النفط الأمريكية)، بالضغط لتخفيف العقوبات المفروضة على السودان، والشركات العاملة في مجال البترول في الدولة، بل سمحت بصفة غير رسمية لشركاتها بالعودة إلى مناطق امتيازها وممارسة عملها في السودان، وبدأت في التدخل المباشر والضغط على الشماليين والجنوبيين للعمل على التوصل لحل مشكلة الجنوب بالتوقيع على اتفاقية مشاكوس ٢٠٠٢م.

في تشاد، أدى تشغيل حقول النفط وخط الأنابيب الممتد من تشاد إلى الكاميرون إلى انتهاكات لحقوق الإنسان ومضايقات للمزارعين الفقراء في المنطقة، وتم منعهم من الوصول إلى أراضيهم.

وتزايد ضغط هذه الجماعات مع فتح السودان للمجال أمام العديد من شركات جنوب شرق آسيا، وشركة «تاليسمان» الكندية، والتي واجهت بعد ذلك ضغوطًا سياسية واقتصادية من واشنطن، ولكن نجحت هذه الجماعات في إخراج «تاليسمان» من السودان وبعد ٤٨ ساعة من الانسحاب وجهت الولايات المتحدة للأطراف السودانية المتصارعة دعوة لزيارة واشنطن، وتضمنت تلك الدعوة تلميحات بأن الاتفاق النهائي سوف يوقع في العاصمة الأمريكية بدلاً من ماشاكوس.[٤]

وفي تشاد، أدى تشغيل حقول النفط وخط الأنابيب الممتد من تشاد إلى الكاميرون إلى انتهاكات لحقوق الإنسان ومضايقات للمزارعين الفقراء في المنطقة، وتم منعهم من الوصول إلى أراضيهم؛ حيث أشارت

(١) د. نعيمة شومان، العولمة بداية ونهاية (بداية مع الصهيونية، ونهاية مع نفاد البترول)، بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٧م، ص ١٢٧-١٢٨.

(2) «The Curse of Oil in Africa», www.netnomad.com

(3) Report to the President of the United State on The, out look for peace in Sudan From Jan. Danforth, (www.state.gov).

(٤) نجلاء محمد مرعي، السياسة الأمريكية تجاه السودان (١٩٨٩-٢٠٠٥م)، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٦م)، ص ٥٠-٥٢.

منظمة العفو الدولية إلى أن الشركات التي تتبنى الخط كشيفرون واكسون وبتروناس قد تخلت عن مسئوليتها تجاه حقوق الإنسان عبر تحالفها مع الأنظمة السياسية في الدولتين، ورفضت إكسون موبيل تعويض المزارعين أو إعادة أرضهم إليهم، كما منعت بعض القرى من الحصول على مصادر المياه النظيفة الوحيدة المتوفرة لها، وتعرضت معيشة صيادي الأسماك في كربيى، الذين يصطادون قبالة ساحل الكاميرون، للخطر الشديد بسبب خط الأنابيب. وتفتح عقود المشروع الباب أمام المزيد من الانتهاكات المماثلة، من دون توفير تعويض فعلي، طوال مدة المشروع والتي تصل إلى ٧٠ عامًا.[١]

وفيما يتعلق بمستقبل الثروات النفطية الإفريقية في ظل التنافس الدولي عليها، فهناك سيناريوهان:

أولهما: أن تظل العلاقة بين القوى الكبرى وشركاتها النفطية والأنظمة الإفريقية كما هي دون ضوابط الشراكة الاقتصادية؛ حيث يتوقع أن تستمر في عمليات نزح الموارد عبر تحالفها مع كل الأنظمة السياسية، والبرجوزيات الرأسمالية الإفريقية الجديدة المرتبطة بالغرب الرأسمالي، والتي كانت نتيجة لعمليات الإصلاح الاقتصادي في عدة بلدان إفريقية.

وثانيهما: أن تتشكل حركات مناهضة في المجتمع الإفريقي لمنع استنزاف الموارد، أو على الأقل إيجاد شراكة اقتصادية تقوم على الضغط للاستفادة من عوائد الموارد الإفريقية في عمليات التنمية. ولعل ذلك يمكن ملاحظته في فرض التزامات من قبل البنك الدولي على الحكومات الإفريقية بتخصيص نسب محدودة من عوائد الموارد الأولية للتنمية.

ومن أمثلة ذلك ما حدث من خلافات بين الحكومة التشادية والبنك الدولي على النسبة المخصصة من عوائد النفط لدعم التنمية في ديسمبر ٢٠٠٥م، وافقت بعدها الحكومة التشادية -بعد جولات من التفاوض مع البنك الدولي- على إنفاق ٧٠٪ من العائدات النفطية على التنمية، والاحتفاظ بـ٣٠٪ للميزانية العامة.

كما أن ثمة محاولات من منظمات دولية غير حكومية لصياغة برامج تساعد المجتمعات المدنية الإفريقية على إدارة مواردها في مرحلة ما بعد الصراع، عبر مجموعة من البرامج، مثل الحكم الجيد (Good Governance[٢]) والتوزيع العادل للثروات، وفرض شفافية محاسبية على عمليات بيع الموارد من قبل الحكومات لمواجهة عمليات تجذُّر الفساد المؤسسي الذي يحدّ من فائدة عوائد النفط على الشعوب الإفريقية، فضلاً عن بلورة مواقف وطنية داخل الدول الإفريقية للتعامل مع الموارد الأولية، بما يساعد الأجيال القادمة.

المحور الخامس: كيفية توظيف الأمة الإسلامية للتنافس العالمي على ثرواتها النفطية.. رؤية استراتيجية

نظرًا لأن النفط هو أحد أبرز الموارد التي تمتلكها الدول النفطية الإسلامية والعربية؛ ولأنه محور صراعات القرن الحالي، وخاصة مع ارتفاع أسعاره لأرقام فلكية، وتضاعفها ست مرات في ربع قرن، فينبغي على هذه الدول أن توحد مواقفها وتفكر في كيفية الاستفادة من هذا الصراع العالمي على نفطها، وكيف تستفيد من ذلك بدلاً من أن تصبح مجرد مغنمًا يستنزفه الغرب، ويسعى للسيطرة على نفطها، أو استنزاف ثرواتها بصفقات سلاح لا تُستخدم أو مفاعلات نووية يتحكم في إدارتها الغربيون.

والحقيقة أنه مع تصاعد أسعار النفط لأرقام

(١) خالد حنفي علي، «الشركات العالمية..لعبة الصراع والموارد في إفريقيا»، مرجع سابق ص ٩٣-٩٤.

(٢) مفهوم الحكم الجيد هو الذي يبشر بنظام حكم وأسلوب لصنع السياسة يتميز بعدة أمور أساسية: أهمها درجة كبيرة من احترام سيادة القانون، والشفافية في صنع القرار، وتشجيع المشاركة في الحياة العامة.
As defined by UNDP, www.undp.org

فلكيـــة، وتضاعف الفوائض الماليـــة النفطية العربية والإســـلامية، ازداد الحديث بين سياسيين عرب عن هذا الســـلاح الإســـلامي والعربي المهم، وســـر عدم استخدامه استثماريًّا وماليًّا (لا بمعنى حظر النفط). وذكر بعض الخبراء أن الدول العربية والإسلامية ربما تجهل أهميته أو لا تتنبه له، مع أن الغرب قد انتبه له وبدأ يطرق الأجراس للتحذير من هذا السلاح العربي المالي الناتج من عوائد النفط، ومخاطر انعكاسه على ميزان السياسة الدولية.

فهـــذه الفوائض أو العوائد النفطية تكفي -لو جرى اســـتثمارها بشـــكل جيد- لتحقيق طفـــرة في القوة الاقتصادية العربية، ومن ثَم القوة السياســـية للعرب والمســـلمين؛ لكبر حجمه مقارنة بســـوق الاســـتثمار العربي الضعيف.

وتكمن أهمية صناديق الثروة التي تمتلكها الحكومات العربية في أنها تسيطر على أصول استراتيجية أمريكية في مؤسسات مالية كبرى مثل «بلاك ستون»، و«يو بي إس» و«ميريل لينش، و«مورجان ســـتانلي» و«سيتي»، ما يجعلهـــا تتحكم في الاقتصاد الأمريكي وربما تؤثر على السياسة الأمريكية لاحقًا لو أردت الدول العربية مالكة هذه الصناديق استعمال هذا السلاح.

وبعبارة أخرى بات السؤال هو: كيف يمكن استخدام هذا النفط كسلاح في المســـتقبل، ليس فقط بمعنى «الحظـــر» أو «تخفيـــض الإنتاج» لإربـــاك الخطط الصناعية الغربية، ورفع الأسعار، وكبح جماح الانحياز الغربي لإســـرائيل كما حدث في عـــام ١٩٧٣م، ولكن بمعـــان أخرى جديدة تتضمن الاســـتغلال الحســـن لعوائـــد وفوائض النفط الضخمـــة الناتجة عن زيادة الأســـعار، وتنمية الدول العربيـــة لتصبح قوى منتجة كبيرة، ووضعها في موقع الندية للغرب في صراعات المســـتقبل والسياســـة الدولية، فضلاً عن استغلال عوائـــد زكاة هذا النفط في التغلب على ظاهرة الفقر في العديد من الدول الإسلامية.

وهل يمكن اســـتخدام سلاح تصنيع النفط بدلاً من بيعه في صورته الأوليـــة (خام) بما يعود على العرب والمســـلمين بأرباح كبيرة، أو نستغل الصراع الأمريكي الصينـــي في تحديد لمن يبيع العـــرب نفطهم بصورة أكبر، أو لمـــن تتدخل صناديق الاســـتثمارات العربية لنصرة شـــركاته؛ بحيث يكون الطرف الرابح هو من يخدم القضايا الإسلامية والعربية أكثر؟!

وإن كانت أمريكا قـــد تنبهت لهذا، وبدأت من الآن في الســـعي للتصدي له، بل وتغيير بعض التشريعات -بطلب من الكونجرس واللوبي اليهودي- لمعادلة هذا الضغط المالي العربي -إذا حدث-. فينبغي على الدول العربية والنفطية أن تسرع في وضع أسس وسياسات اســـتراتيجية جديدة تمزج بين قوة النفط الاقتصادية وقوته المالية، وكيفية استخدام هذا السلاح الجبار في نصرة قضايا العرب والمسلمين.

ولنتذكر مثلاً أن الصين ودولاً آســـيوية أخرى أشد طلبًا علـــى النفط بفعل النمو المتســـارع بها، تحركت من تلقاء نفســـها، ودون أن تمارس الدول النفطية أي ضغـــط عليها وفتحت -وفق تقريـــر بثته وكالة رويتر في نوفمبر ٢٠٠٦م- مســـاجد كانـــت مغلقة، حتى إن الوكالة قالت إن: «نفط المسلمين فتح مساجد الصين (الشيوعية) على مصراعيها».

هذا مجرد دور بســـيط لســـلاح النفـــط وأمواله لحماية الأقليات المســـلمة التي تعاني القهر، بخلاف لعـــب دور آخر مطلوب موازٍ للـــدور الأمريكي المنحاز لإســـرائيل وضد المصالح العربية على غرار التدخل لإنقاذ الاقتصاد الأمريكـــي في الأزمة المالية الأخيرة عقب إفلاس بنك ليمان بـــرازرز.. فهل ينجح العرب والمســـلمون في اســـتغلال الارتفاع الحاد في أسعار النفط لصالح قضايا العرب والمسلمين؟ [1]

ويمكن للدول العربية والإسلامية أن توظف التنافس

(١) محمد جمال عرفة، «صناديق الثروة.. والدور السياسي لنفط المسلمين».
www.islamonline.net

العالمي على ثروات القـــارة الإفريقية النفطية لصالح إحداث تنمية مســـتدامة دون الدخول كطرف في هذا التنافس لمصلحة هذا الطرف أو ذاك، وذلك عن طريق تفعيل رابطة منتجي النفـــط الأفارقة «الأبا»، التي تم تأسيســـها في ٢٧ يناير ١٩٨٧م، وتضم في عضويتها أربع عشرة دولة من أبرز الدول المنتجة والمصدرة للنفط في إفريقيا، منها ثلاث دول عربية أعضاء في منظمة الدول العربية المصدرة للنفط «أوابك» هي مصر وليبيا والجزائر، ومنها كذلك أربـــع دول أعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفـــط «أوبك» هي نيجيريا والجزائر وليبيا وأنجولا. والباقي دول إفريقية هي (الكاميرون – الكونغو – كوت ديفوار – الجابون – غينيا الاستوائية – تشاد – جنوب إفريقيا).

وقد قامـــت هذه الـــدول بالاتفاق على إنشـــاء هذه المنظمة إدراكًا منها لأهميـــة النفط كثروة في هذه الدول، وكركيزة أساســـية من ركائز التنمية الاقتصاديـــة، واقتناعًا منهم بضرورة التشاور والتباحث، ودعم التعاون فيما بينهم من أجل تحقيق استغلال أفضل للثروة النفطية لصالح الدول الأعضاء في الرابطة.

هذا وتهدف الرابطة إلى تحقيق عدد من الأهداف منها:

١- تطويـــر التعـــاون فـــي مجالات استكشـــاف الهيدروكربونات والإنتـــاج والتكرير والبتروكيماويات، وتطوير القوى العاملة والشـــئون القانونية والحصول على التقنية وتطبيقاتها.

٢- تنمية وتطوير المساعدات الفنية بين الدول الأعضاء فـــي المجالات التي اكتســـبت فيها بعض الـــدول الأعضاء خبرات قيمة.

٣- تطوير التنســـيق في سياسات التسويق بين الدول الأعضاء عن طريق تبادل المعلومات بهدف حماية مواردها النفطية الناضبة، والحصول على عوائد عادلة لصادراتها منها.

٤- دراسة الطرق والوسائل الكفيلة بتقديم المساعدة للدول الإفريقية المستوردة للنفط في تأمين حصولها على احتياجاتها من الطاقة.

٥- تدعيـــم العلاقـــات العربيـــة – الإفريقية من خلال منظمة الدول المصـــدرة للنفط «أوبك»، والتي تأسســـت عام ١٩٦٠م باتفاق خمس دول هي فنزويلا وإيران والعراق والكويت والسعودية، وتضم حاليًا في عضويتها ١٢ دولة، منها ٧ دول عربية هي: السعودية – ليبيا – الإمـــارات – قطر – الكويت – الجزائر – العراق، ودولتين إفريقيتين هما نيجيريا وأنجولا، إلى جانب فنزويلا وإندونيسيا وإيران، وتهدف إلى تنسيق السياســـات النفطية للدول الأعضاء وتوحيدها، حتى تضمن استقرار الأسعار في الأسواق العالمية، وذلك لحماية مصالح الدول المنتجة للنفط، التي تعتمد على دخل ثابـــت للتنمية والتطوير، كما تضمن الدول المصـــدرة للنفط حمايتها من الدول المستهلكة التي تؤثر عليها من الناحية الاقتصادية، وتهدف المنظمة إلى تحقيق مـــردود ملموس لرءوس الأموال المستثمَرة في الصناعات النفطية.[1]

يمكن للدول العربية والإسلامية أن توظف التنافس العالمي على ثروات القارة الإفريقية النفطية لصالح إحداث تنمية مستدامة دون الدخول كطرف في هذا التنافس لمصلحة هذا الطرف أو ذاك

٦- ضرورة إدراك الـــدول النفطية أنه من الناحية الاقتصادية والسياسية لا ينبغي وضع كل مواردها في جهة واحدة، إعمالاً لمبـــدأ عدم وضع البيض كله في ســـلة واحدة، وهو المبدأ المعبر عنه في المجال النقدي بسلة العملات، أو في مجال الاستثمار بتنويع حافظة الاستثمار، مما يسمح بمواجهة التقلبات الاقتصادية، والحد من آثارها الضارة.

وهذا يعني: تنويع الاتجاه الجغرافي في استثمارات الفائـــض المالي للـــدول النفطية، وذلـــك من خلال الاتجـــاه لدول نامية أو صناعيـــة حديثة مثل الصين والهند وباكســـتان، ودول عربية نامية لديها مجالات

(١) صباح فرج، «النفط والعلاقات العربية الإفريقية»، التقرير الاستراتيجي الإفريقي ٢٠٠٧-٢٠٠٨م، ص ٨٩-٩١.

للاستثمار، وتنويع الشركات العاملة في صناعة النفط من حيث الاستكشاف والتكرير والتسويق والنقل -جدير بالذكر أن السياسة السعودية في مجال النفط تسمح للشركات الأجنبية بالاستثمار فقط في التكرير وليس في التنقيب-، فضلاً عن بناء كوادر جديدة تؤمن بالتنوع في الفكر العالمي، وأن العالم ليس هو الغرب فقط بل والشرق أيضًا، وتنويع مصادر الحصول على السلاح لتحقيق الأمن، وبناء كوادر أمنية وطنية، ومن ثم يمكن ترشيد استيراد السلاح، وتخفيض الإنفاق على التسلح، وتطوير العلوم والتكنولوجيا في مراكز الأبحاث والحصول على التكنولوجيا من الدول المتعاونة، خاصة في مجال النفط؛ حتى لا تظل صناعة النفط صناعة أجنبية على أرض وطنية، وتطوير النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول النفطية.

في عصر التكتلات والتجمعات الاقتصادية لا يمكن التفكير بمنطق جزئي محلي أو حتى إقليمي فرعي، بل من الضروري أن يكون التفكير على أساس منظور إقليمي شامل كحد أدنى لبناء كوادر ثقافية وتكنولوجية، ولتحقيق تناسق في السياسات الاقتصادية والصناعية والعلمية والسكانية

٧- ضرورة إدراك الدول النفطية الإسلامية والعربية بوجه خاص، أن أمامها تحديًا رئيسًا هو التحدي الاقتصادي، ففي عصر التكتلات والتجمعات الاقتصادية لا يمكن التفكير بمنطق جزئي محلي أو حتى إقليمي فرعي، بل من الضروري أن يكون التفكير على أساس منظور إقليمي شامل كحد أدنى لبناء كوادر ثقافية وتكنولوجية، ولتحقيق تناسق في السياسات الاقتصادية والصناعية والعلمية والسكانية، ولعله مما يذكر هنا أن سياسة الدوائر الموالية لإسرائيل في الولايات المتحدة تركز على العمل من أجل حثّ الولايات المتحدة على تفكيك مجلس التعاون الخليجي، ومنظمة أوبك، والتعامل مع الدول الخليجية والنفطية فرادى، مع أهمية رفع الحصار الاقتصادي والجمركي بين الأقطار العربية والإسلامية.[١]

٨- أهمية قيام الدول العربية المنتجة للنفط ببناء شبكة من العلاقات مع الصين -كقوة صاعدة في حاجة متزايدة للنفط- هذه العلاقات لها أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويرتبط ذلك بضرورة اتباع الصين سياسة أكثر جرأة اقتصاديًا بالنسبة لعمليات البحث والاستكشاف للنفط في مناطق جديدة في الدول النامية على غرار ما قامت به في السودان أو اليمن، وما تسعى للقيام به في السعودية وعُمان.

٩- أهمية إعادة مفهوم التنسيق والتعاون بين الدول النامية، هذا المفهوم الذي تعرض لمأزق رئيس بدءًا من ارتفاع أسعار النفط، ووجود مشكلة للدول النامية استغلتها الدول الغربية، وباعتبار أن استخدام النفط ارتبط بالسياسة العربية المتصلة بقضية فلسطين، ومن ثَم برزت حالة من التعاون والتساند المتبادل بين الدول الإفريقية والعربية في السبعينيات من القرن العشرين، أسفرت عن صدور قرارين مهمين من الجمعية العامة للأمم المتحدة: أحدهما اعتبار الصهيونية صورة من صور العنصرية، وثانيهما اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية حركة تحريرية، ومنحها صفة مراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة.[٢]

١٠- أهمية إعادة صياغة رؤية جديدة للعلاقات العربية الإفريقية، ووضع هذه العلاقات في منزلة الخيار الاستراتيجي والشراكة الاستراتيجية، وفي إطار اتفاق جماعي يعزز أهداف التعاون ويعظِّم مكاسبه المتبادلة، مع توحيد الرؤية بين الطرفين حيال عدد من القضايا الإقليمية مثل الصحراء الغربية وفلسطين والصومال وجنوب السودان[٣]؛ حيث توجد

(١) د. محمد البشير التجاني، «النفط سلاح استراتيجي فاعل يمكن توظيفه لحماية الأمن القومي العربي».
www.syasasudan.maktoobblog.com

(٢) د. محمد نعمان جلال، «استراتيجية مستقبلية للتعامل مع النفط».
www.alarabalyawm.net

((٣)) أحمد حسين الشيمي، «القارة السمراء.. حضور إسرائيلي وغياب

عشـــر دول إفرو-عربية تجمع بـــين عضوية الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، كما تضم الكوميسا فـــي عضويتها ٢٠ دولة مـــن بينها خمس دول عربية، ولنتذكـــر بأن ربع ســـكان القـــارة الإفريقية هم من العرب، وثلثا العرب أفارقة، فضلاً عن التمازج الإثني والحضاري واللغوي والديني عبر العصور.[1]

يتضح مما ســـبق، أنه مع تزايد الثقل الإفريقي في خريطة النفط العالمية، بسبب تزايد احتياطيات القارة وإنتاجها، مع انضمام المزيد من دولها إلى نادي الدول المصدرة للنفط عالميًا، فإن هذه الدول لم تستطع حتى الآن على غرار غيرها من الدول المنتجة له خارج القارة الاســـتفادة من هذه الإمكانيات في قاطرة التنمية؛ إذ إن التنافس الدولي من قبل القوى الكبرى على النفط في القارة قد ســـاهم بشكل مباشـــر أو غير مباشر في إضفاء المزيد من التعقيد والتشـــابك على مجمل الصراعات التي تشـــهدها القارة، وهو ما أثَّر ســـلبيًا على واقع القارة ومســـتقبلها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وعلـــى الرغم من ذلك فقد وفَّـــر النفط إطارًا آخر للتعـــاون بين الـــدول العربية والإفريقيـــة ولكن على المستوى الرسمي، خاصة وأن هذه الدول تدرك مدى أهمية التكتلات الاقتصاديـــة في عصر لا يمكن فيه لهذه الدول أن توجد في الأسواق العالمية بمفردها دون تنســـيق، لذا يتوقع أن يكون للنفط دور كبير في دعم العلاقات بين العديد من الـــدول العربية والإفريقية، خاصة وأن الأولى لديها من الخبرات في مجال النفط ما يمكِّنها أن تســـاعد به في تطوير هذا القطاع في نظيرتها الإفريقية، الأمر الذي يســـاعد على تعظيم الاستفادة من هذا النفط وموارده المالية واستثماراته في نصرة قضايا العرب والمسلمين في العالم، والضغط على دول مثل أمريكا بسلاح الاستثمارات النفطية كي توازن موقفها من العرب وإسرائيل، بدلاً من الانحياز الأعمى الحالي للدولة العبرية، والبحث عن وسائل أو طرق وأفكار متطورة لاســـتخدام النفط كسلاح وقت السلم والحرب.

((١)) د . يوسف الحسن، العلاقات العربية الإفريقية .. الضرورة وحتمية التعاون، www.alkhaleej.ae

عربي»، www.islmonline.net

معلومات إضافية

استهلاك النفط
ونسبته إلى إجمالي الاستهلاك العالمي

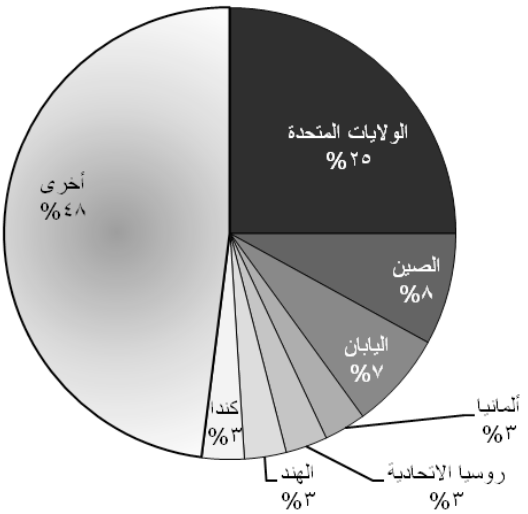

***

احتياطيات النفط والغاز واستهلاكهما
مقارنة بين الولايات المتحدة والصين والهند

	الولايات المتحدة الأمريكية		الصين		الهند	
		النسبة المئوية إلى الإجمالي العالمي		النسبة المئوية إلى الإجمالي العالمي		النسبة المئوية إلى الإجمالي العالمي
احتياطيات النفط المثبتة (مليار برميل)	٢٩,٣	٢,٤٠	١٦	١,٣٠	٥,٩	٠,٥٠
استهلاك النفط (مليار برميل يوميًا)	٢٠,٦٦	٢٥,٠٥	٦,٩٩	٨,٤٧	٢,٤٩	٣,٠١
احتياطيات الغاز المثبتة (تريليون متر مكعب)	٥,٤٥	٣,٠٣	٢,٣٥	١,٣١	١,١	٠,٦١
استهلاك الغاز (مليار متر مكعب)	٦٣٣,٥	٢٣,٠٤	٤٧	١,٧١	٣٦,٦	١,٣٣

أهم عشرة مصادر لواردات الصين النفطية (٢٠٠٣-٢٠٠٥م)

البلد	٢٠٠٣م (مليون طن)	٢٠٠٤م (مليون طن)	٢٠٠٥م (مليون طن)	٢٠٠٣م ٪	٢٠٠٤م ٪	٢٠٠٥م ٪
السعودية	١٥,١٨	١٧,٢٤	٢٢,١٨	١٦,٦٥	١٤,٠٤	١٧,٤٥
أنجولا	١٠,١٠	١٦,٢١	١٧,٤٦	١١,٠٩	١٣,٢٠	١٣,٧٤
إيران	١٢,٣٩	١٣,٢٤	١٤,٢٧	١٣,٦٠	١٠,٧٨	١١,٢٣
روسيا	٥,٢٥	١٠,٧٨	١٢,٧٨	٥,٧٧	٨,٧٧	١٠,٠٥
عُمان	٩,٢٨	١٦,٣٥	١٠,٨٣	١٠,١٨	١٣,٣١	٨,٥٣
اليمن	٧,٠٠	٤,٩١	٦,٩٨	٧,٦٨	٤,٠٠	٥,٤٩
السودان	٦,٢٦	٥,٧٧	٦,٦٢	٦,٨٧	٤,٧٠	٥,٢١
الكونغو	٣,٣٩	٤,٧٧	٥,٥٣	٣,٧٢	٣,٨٩	٤,٣٦
إندونيسيا	٣,٣٣	٣,٤٣	٤,٠٩	٣,٦٦	٢,٧٩	٣,٢١
غينيا الاستوائية	١,٤٦	٣,٤٨	٣,٨٤	١,٦٠	٢,٨٤	٣,٠٢
الإجمالي	٧٣,٦٤	٩٦,١٨	١٠٤,٥٨	٨٠,٨٢	٧٨,٣٢	٨٢,٢٩
إجمالي واردات نفط	٩١,١٣	١٢٢,٨٢	١٢٧,٠٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠

❊ ❊ ❊

بعض مظاهر دبلوماسية الطاقة الصينية في إفريقيا

المنطقة	اتفاقيات التجارة الحرة	المنتديات المتعددة الأطراف	التجارة (٢٠٠٦م)	الشراكات الاستراتيجية	مبادرات حسن النية
إفريقيا	اتحادات الجمارك في دول جنوب إفريقيا	منتدى التعاون الصيني - الإفريقي	٥٥,٥ مليار دولار (بزيادة ٥ أضعاف على عام ٢٠٠٠م)	الجزائر نيجيريا	- قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة: (٣٠٠٠ جندي في ١٢ مهمة). - إفريقيا هي المحطة الأولى سنويًا لأول زيارة رسمية لوزير خارجية الصين إلى الخارج. - تعيين مبعوث خاص لإفريقيا في مايو ٢٠٠٧م.

التنافس والتعاون بين الصين والهند بشأن النفط الإفريقي

التنافس				
الأصول	عرض الهند	عرض الصين	الفائز	التاريخ
سونانغول (أنجولا) حصة نسبتها ٥٠٪، الموقع ١٨ البحري	شركة النفط والغاز الطبيعي ٣١٠ ملايين دولار.	شركة البتروكيماويات الوطنية الصنية ٧٢٥ مليون دولار.	الصين	نوفمبر ٢٠٠٤م
التعاون				
الأصول	العرض الصيني – الهندي			
مشروع النيل الأعظم للنفط (السودان)	شركة النفط والغاز الطبيعي «فيديش ليمتد»: ٢٥٪ (٧٥٠ مليون دولار). شركة النفط الوطنية الصينية: ٤٠٪ (٤٤١ مليون دولار).			

❋ ❋ ❋

حجم الاستثمارات الهندية في مجال التنقيب عن النفط والغاز في إفريقيا حتى أبريل ٢٠٠٦م

الحقل	حصة أوفل*	بقية الشركات الهندية	الاحتياطيات		الإنتاج	
			الغاز	النفط	الغاز	النفط
ليبيا المنطقتان «إن سي ١٨٨»، «إن سي ١٨٩» المنطقة ٨٦	٤٩٪	١٨,٤٠٪ أويل				
السودان مشروع نفط النيل الأعظم المنطقة «٥أ» و «٥ب»	٢٥٪ ٢٤٪ ٢٣,٥٪			١٠٠٠ م ب/ي ٢٠٠٠ م ب/ي	٢٧٠ ألف ب/ي	
ساحل العاج الحقول البحرية، «سي آي -١١٢»	٢٣,٥٪	١١,٥٪ أويل	١٠٠٠م ب/ي			
مصر	٧٠٪					
نيجيريا المنقطة ٢، منطقة تنمية مشتركة (اتحاد شركات خط الاستواء أوفل)						

(*) شركة النفط والغاز الطبيعي فيديش أوفل هي الذراع الدولية لهيئة النفط والغاز الطبيعي الهندية.

ب/ي: برميل يوميًا. م ب/ي: مليون برميل يوميًا.

المصدر: الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية.. التنافس على موارد الطاقة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.